

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات®

تحسن ملحوظ في ظروف التشغيل خلال أغسطس

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات®
معدل موسمياً، <50 = تحسن من الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 أغسطس 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض: "واصل اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية التوسيع بوتيرة قوية في شهر أغسطس، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات لبنك الرياض إلى 56.4 نقطة. ويشير هذا الارتفاع الطفيف إلى شهر آخر من النمو المستقر، مدفوعاً بتحسن أوضاع الطلب، وعودة متواضعة لنمو الإنتاج، وتحقيق مزيد من الزيادات في التوظيف. ورغم أن نمو النشاط قد تراجع من أعلى مستوياته التي سجلها في وقت سابق من هذا العام، فإن الاتجاه الأساسي يظل إيجابياً بقوه."

"أشارت الشركات إلى زيادة تدفقات الأعمال الجديدة، مدفوعة بزيادة طلبات التصدير واستمرار النمو في الطلب المحلي. وأرجع كثيرون هذا التحسن إلى تكثيف الجهود التسويقية وجود قاعدة عملاء أكثر نشاطاً وصحة، ولا سيما في قطاع الخدمات. وشهد الإنتاج تحسناً بما يتماشى مع المبيعات، مع تعافي معدل التوسيع بشكل متواضع من فترة الضعف التي شهدتها شهر يوليو."

"ظلت اتجاهات التوظيف داعمة على نطاق واسع، حيث واصلت الشركات توسيع أعداد موظفيها لتنمية الطلب الحالي والمتوقع. ورغم أن معدل التوظيف تراجع عن ذروته الأخيرة، فإنه ظل قوياً بالمعايير التاريخية. وبالتالي مع ذلك، كثفت الشركات نشاطها الشرائي، مما أدى إلى تراكم أكبر للمخزون، حيث توقع الشركات استمرار الطلب على المدى القريب."

"وعلى صعيد التكلفة، ظلت أسعار مستلزمات الإنتاج مرتفعة بسبب الضغوط المستمرة على تكاليف المواد والنقل والتكنولوجيا. وقد تراجعت الضغوط على الأجور بشكل طفيف، لكن الشركات لا تزال تواجه تحديات واسعة النطاق، فيما يتصل بالتكاليف، ومع زيادة الطلب والعوامل المذكورة أعلاه، تواصل أسعار الإنتاج نمواً، إلا أن الزيادات كانت متواضعة عموماً. وبالنظر إلى المستقبل، تحسن مستوى الثقة لدى الشركات، حيث أشارت إلى استقرار قنوات الأعمال، واستمرار المشاريع، وبنية السياسات الداعمة كأسباب للتفاؤل".

النتائج الأساسية

تسارع طفيف في نمو النشاط التجاري

استمرار خلق فرص العمل بمعدل قوي مدعوماً بارتفاع المبيعات

ارتفاع نمو المخزون إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر

شهدت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسناً قوياً آخر في ظروف الأعمال التجارية طوال شهر أغسطس، وفقاً لمؤشر مدراء المشتريات® الصادر عن بنك الرياض، حيث توسيع نشاط الأعمال التجارية بمعدل أسرع قليلاً مقارنة بشهر يوليو، مدفوعاً بزيادة حادة في الطلبات الجديدة. علاوة على ذلك، كان هناك ارتفاع تاريخي قوي آخر في معدلات التوظيف، كما شهدت عمليات شراء مستلزمات الإنتاج زيادة في أغسطس، مما ساهم في زيادة أخرى في أسعار المشتريات، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار البيع.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات™ (PMI®) المعدل موسمياً. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 56.4 نقطة في شهر أغسطس، وهو أعلى بقليل من قراءة شهر يوليو التي بلغت 56.3 نقطة. وبعد أن سجل المؤشر مستوى أعلى بكثير من مستوى 50.0 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش، أشار إلى تحسن قوي في أداء اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط، رغم أنه ظل أقل بكثير من ذروته الأخيرة البالغة 60.5 نقطة في بداية العام.

تحسن نمو الإنتاج في شهر أغسطس، حيث أظهر زيادة إجمالية حادة، على الرغم من أنه كان أفضل قليلاً من مستوى شهر يوليو الذي كان الأدنى في 42 شهرًا. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة الأخيرة إلى أن تحسن الظروف الاقتصادية وارتفاع معدلات المبيعات وجهود التسويق الاستباقية عززت النشاط.

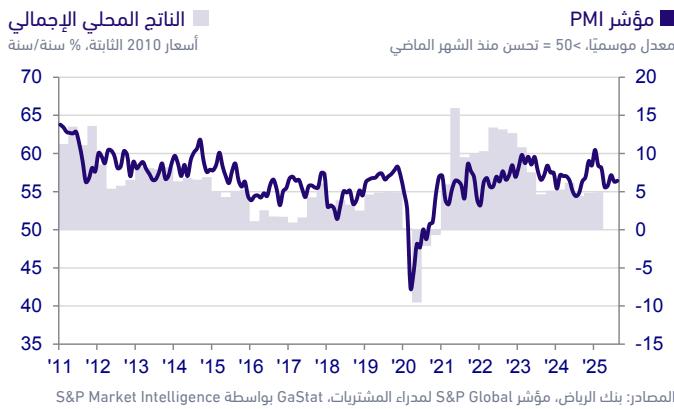
وعلى نحو مماثل، شهدنا ارتفاعاً طفيفاً في حجم الطلبات الجديدة، وهو ما يرجع جزئياً إلى الارتفاع المتعدد في مبيعات التصدير. وأشارت الشركات على وجه التحديد إلى زيادة التسويق في الأسواق الخارجية والتعاون مع العملاء في جميع أنحاء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى ذلك، استفادت الشركات من تحسن الطلب من العملاء ومشاريع البنية التحتية المحلية. وأشار 28% من الشركات المشاركة في الدراسة إلى ارتفاع في إجمالي الطلبات الجديدة، وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف نسبة من أفادوا بتراجع (9%). وجاء النمو ملحوظاً بشكل خاص في قطاع الخدمات.

استمر التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الارتفاع بقوة خلال شهر أغسطس، لتتمدد بذلك وتيرة النمو القوي في التوظيف التي سادت معظم فترات هذا العام، وتعود هذه الزيادة الأخيرة إلى زيادة حجم أقسام المبيعات، وإطلاق

PMI®

by S&P Global

بنك الرياض
Riyad Bank



الاتصال

ديمة التركي	دبيف أوين
خبير اقتصادي أول	الدكتور/ نايف الغيث
بنك الرياض	كبير الاقتصاديين
هاتف: 2467	بنك الرياض
هاتف: 2478	هاتف: 03030-401-11-966+ +966-11-401-3030 داخلي: 2467
deema.aiturki@riyadbank.com	naif.al-ghaith@riyadbank.com

كريكي كورانا	دبيف أوين
اتصالات الشركات	خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence	S&P Global
+91-971-101-7186	هاتف: +44 1491 461 002
kritikhurana@spglobal.com	david.owen@spglobal.com
press.mi@spglobal.com	

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة [لفرءة سياسة الخصوصية، الفرء هنا](mailto:press.mi@spglobal.com)

مشاريع جديدة، وزيادة متطلبات المهارات. مع ذلك، فقد تباطأ وتيرة التوسع قليلاً إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مايو.

كما عززت الشركات غير المنتجة بالنفط نشاطها الشرائي في شهر أغسطس، بوتيرة أسرع مقارنة بفترة الدراسة السابقة. ونتيجة لذلك، ارتفع المخزون الإجمالي إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر، وقد تحسن متوسط فترات التسليم في شهر أغسطس، ولكن بوتيرة متواتعة كانت أقل بكثير من أعلى مستوى لها، وهو المسجل في شهر مايو.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الإجمالية التي تواجهها الشركات غير المنتجة بالنفط بشكل حاد في شهر أغسطس. وظلت ضغوط التضخم كما هي دون تغير نسبياً منذ شهر يونيو، مع ارتفاع التكاليف بسبب الزيادة القوية في أسعار المشتريات. وتشير الأدلة المتداولة إلى أن ضغوط التضخم العالمية وارتفاع تكاليف الشحن ساهمت في ارتفاع أسعار المواد والنفط، وأشارت بعض الشركات أيضاً إلى ارتفاع تكاليف التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، جاء نمو الأجرور بوتيرة أضعف مما كان عليه في شهر يونيو.

رفعت الشركات أسعار مبيعاتها للشهر الثالث على التوالي في شهر أغسطس، وأرجمعت الشركات المشاركة في الدراسة هذه الزيادة إلى ارتفاع التكاليف وزيادة الطلب من جانب العملاء، على الرغم من أن الارتفاع كان متواتعاً وأضعف قليلاً من الشهر السابق.

بعد أن وصلت توقعات الإنتاج إلى أدنى مستوى لها في 12 شهراً في شهر يونيو، تحسنت في شهر أغسطس، وأشارت الشركات التي تتمتع بتوقعات إيجابية إلى ارتفاع الطلب والمشاريع الجارية والسياسات الحكومية الداعمة باعتبارها العوامل الرئيسية وراء تفاؤلها.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردوة على مدراء المشتريات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الجمجم التقليدي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناء على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وشحادة الجملة والتجزئة والخدمات. خمّنت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان، المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للإجابات "الاعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغير". تراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إيجابية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام، بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسقاً.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات® PMI، وهو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند الباقي يتم انتشار كل متغير من متغيرات الاستبيان، المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للإجابات "الاعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغير". تراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إيجابية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام، بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسقاً.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو

لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي الفرار في مجالات الأعمال وذلك لدورتها على تقديم مؤشرات شهريّة دينية دقيقة ومبنية لأنماط الاقتصاد.

www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global أو النازم جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأثير البيانات، أو أي إجراء ينحدر على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل شركة S&P Global أوية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارض، أو النتائج التي تنتهي عن استخدام البيانات الواردة في التقرير، مؤشر مدراء المشتريات™ و PMI®، هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو شركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Ratings وليس بواسطة S&P Global Market Intelligence، وهو قسم في S&P Global Ratings. وقد أثبتت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أداءً أفضل من منطقة "Eurozone". وقد أثبتت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أداءً أفضل من منطقة "Eurozone". وقد أثبتت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أداءً أفضل من منطقة "Eurozone".

أي شكل من الأشكال إلا بذكاء يكتسب مسبق من الطرف المعني، ولا ينبع هذا الطرف المعني، كما أنهم غير مسؤولون عن أي أخطاء أو سهو (إهمال أو غير ذلك)، يقع النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى، لن يتحمل مسؤولي المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكلف الفرصة البديلة فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.